أنباء مصرية

السيسي بحث هاتفياً مع ترامب تطورات القضية الليبية ومستجدات سد النهضة

البرلمان المصري يوافق على إرسال عناصر من القوات المسلحة في مهام قتالية خارج البلاد

القاهرة ـ خديجة حمودة ومجدي عبدالرحمن

جانب من جلسة البرلمان المصري أمس

عقد مجلس النواب جلسة سرية للنظر في الموافقة على إرسال بعض عناصر من القوات المسلحة المصرية في مهام قتالية خارج البلاد.

وعملا بحكم المادة 152 من الدستور والمادة 130 من اللائحة الداخلية للمجلس، دعا د.علي عبدالعال رئيس المجلس أعضاء المجلس للانعقاد في جلسة سرية حضرها 510 من أعضاء المجلس، للنظر في الموافقة على إرسال عناصر من القوات المسلحة المصرية في مهام قتالية خارج حدود الدولة المصرية، للدفاع عن الأمن القومي المصري في الاتجاه الاستراتيجي الغربي ضد أعمال الميليشيات الإجرامية المسلحة والعناصر الإرهابية الأجنبية إلى حين انتهاء مهمة القوات.

وحضر هذه الجلسة التاريخية وزير الشؤون المجالس النيابية المستشار علاء فؤاد واللواء ممدوح شاهين مساعد وزير الدفاع.

وخلال هذه الجلسة تم استعراض مخرجات اجتماع مجلس الدفاع الوطني الذي انعقد أمس الاول برئاسة رئيس الجمهورية، والتهديدات التي تتعرض لها الدولة من الناحية الغربية، وما يمثله ذلك من تهديد للأمن القومي المصري.

وثمن وأيد مجلس النواب رئيسا وأعضاء الجهود المبذولة من القوات المسلحة درع الأمة وسيفها، ورعايتها الأمينة للثوابت الوطنية والعربية والإقليمية، فلا الشعب يوما خذل الجيش، ولا الجيش يوما خذل الشعب.

وأكد مجلس النواب أن الأمة المصرية على مر تاريخها هي أمة داعية للسلام، لكنها لا تقبل التعدي عليها أو التفريط في حقوقها، وقادرة بمنتهى القوة على الدفاع عن نفسها وعن مصالحها وعن أشقائها وجيرانها من أي خطر أو تهديد، وأن القوات المسلحة وقيادتها لديها الرخصة الدستورية والقانونية لتحديد زمان ومكان الرد على هذه الأخطار والتهديدات.

وقد وافق المجلس بإجماع آراء النواب الحاضرين على إرسال عناصر من القوات المسلحة المصرية في مهام قتالية خارج حدود الدولة المصرية، للدفاع عن الأمن القومي المصري في الاتجاه الاستراتيجي الغربي ضد أعمال الميليشيات الإجرامية المسلحة والعناصر الإرهابية الأجنبية إلى حين انتهاء مهمة القوات.

في سياق متصل، أعلنت الرئاسة المصرية أن الرئيس عبدالفتاح السيسي، ناقش مع نظيره الأميركي دونالد ترامب، في اتصال هاتفي مستجدات القضية الليبية وملف سد النهضة. وصرح المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية بأن الرئيس عبدالفتاح السيسي استعرض خلال الاتصال موقف مصر الاستراتيجي الثابت تجاه القضية الليبية، الهادف إلى استعادة توازن أركان الدولة والحفاظ على مؤسساتها الوطنية، ومنع المزيد من تدهور الأوضاع الأمنية، وذلك بتقويض التدخلات الأجنبية غير المشروعة في الشأن الليبي التي لم تزد القضية سوى تعقيدا وتصعيدا حتى باتت تداعيات الأزمة تؤثر على الأمن والاستقرار الإقليمي بأسره. من جانبه، أبدى الرئيس الأميركي تفهمه للشواغل المتعلقة بالتداعيات السلبية للأزمة الليبية على المنطقة، مشيدا بالجهود المصرية الحثيثة تجاه القضية الليبية والتي من شأنها أن تعزز من مسار العملية السياسية في ليبيا.

وذكر المتحدث الرسمي أن الاتصال تناول كذلك تبادل الرؤى بشأن تطورات الموقف الحالي لملف سد النهضة، فضلا عن بعض الموضوعات ذات الصلة بالعلاقات الثنائية الاستراتيجية بين البلدين.

«جودة التعليم»: العام الدراسي المقبل البداية الحقيقية لنظام تعليمي جديد في مصر

القاهرة ـ ناهد إمام وأ.ش.أ

أكدت د.يوهانسن عيد رئيس الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، أن العام الدراسي الجديد 21/20 سيشهد البداية الحقيقية المبنية على أسس علمية للتعليم عن بعد، مشددة على أن الدولة وبتوجيهات من الرئيس عبدالفتاح السيسي وبمتابعة شخصية من رئيس الوزراء د.مصطفى مدبولي تولي اهتماما كبيرا بالاستمرار في وضع القواعد الراسخة لنظم التعليم الجديد بكافة مؤسسات التعليم الجامعي وما قبل الجامعي والفني.

أنباء سورية

«كورونا» يتفشى في سورية أفقياً وعمودياً و«الصحة» لا ترى فائدة من إجراءات الحجر

عواصم ـ وكالات: وسط مخاوف من موجة جديدة أوسع وأخطر بعد نجاتها نسبيا من الموجة السابقة، ارتفعت في سورية أعداد الإصابات بڤيروس كورونا المستجد سواء في المناطق التي تسيطر عليها قوات حكومة دمشق، أو تلك الخاضعة للمعارضة في الشمال الغربي، في حين لم يعلن الأكراد الذين يسيطرون على ما يسمى الإدارة الذاتية في الشمال الشرقي تفاصيل حول الجائحة.

فقد أعلنت وزارة الصحة السورية في دمشق تسجيل 26 إصابة جديدة قالت إنها لأشخاص مخالطين، وهو أعلى معدل إصابات منذ إعلانها اكتشاف أول حالة، إضافة إلى وفاة 4 حالات، وهو أيضا اكبر عدد من الوفيات في يوم واحد. وبهذه الأرقام تصبح حصيلة الإصابات المسجلة الرسمية المعلنة حتى الآن 522، فيما ارتفعت حصيلة الوفيات إلى 29 حالة. وفي مؤتمر صحافي، قال وزير الصحة د.نزار يازجي إن ازدياد الحصيلة المحلية لڤيروس كورونا وتجاوزها الـ 500 إصابة وتوسع انتشار المرض أفقيا وعموديا، قد ينذر بتفشي أوسع في حال عدم الالتزام والتهاون بالإجراءات الوقائية.

وأشار الى ما وصفه بـ «زيادة عدد الوفيات غير معروفة السبب» وعزاه الى احتمال أن تكون لعدم الإبلاغ عن حالات مرضية تعالج منزليا والتأخر بطلب الاستشارة.

وأعلن أن الوزارة تدرس موعد فتح المطارات، أما بخصوص الراغبين بالسفر للخارج، فسيتم اعتبارا من اليوم إجراء فحوصات «بي سي آر» من خلال مراكز أبي ذر الغفاري وزهير حبي و8 آذار و7 نيسان بدمشق كخطوة أولى وإعطاء وثيقة بالنتيجة من أجل تقديمها للجهات المعنية في الدول التي سيسافر إليها.

وبخصوص احتمال العودة الى إجراءات الحجر، أشار إلى انه لا يمكن الاستمرار بإيقاف الحركة الاقتصادية والخدمية لما قد يتركه ذلك من آثار مدمرة على الفرد والمجتمع. ودعا الى تحمل كل فرد لمسؤوليته في كسر حلقة العدوى عبر: الالتزام بالتباعد المكاني، وتجنب أماكن التجمعات والازدحام، والإبلاغ عن أي حالة مشتبهة على الرقم المجاني 195. وارتداء الكمامات من قبل العاملين في المؤسسات الحكومية وفي جميع أماكن التجمعات.

ومن جهته، أكد موقع «زمان الوصل» وفاة شاب ووالده والذي لا يتجاوز 40 عاما، من أبناء حي «الميدان» بدمشق، بعد أن اشتدت عليهما أعراض ڤيروس «كورونا»، ما أدى لصعوبة في التنفس ومفارقتهما للحياة.

وأشار إلى أنه تم الحجر على كامل المبنى والقاطنين فيه الواقع بالقرب من «مشفى الهلال الأحمر» في الحي، من قبل مديرية الصحة في دمشق وقوات حفظ النظام، وأخذ مسحات لإجراء الفحوصات لكامل أفراد العائلة.

وفي محافظة ادلب ومحيطها، أعلنت وزارة الصحة في الحكومة السورية المؤقتة، ارتفاع عدد الإصابات بڤيروس «كوفيد-19» إلى 17 إصابة، وشددت على التزام الإجراءات الوقائية، وجعلت من ارتداء الكمامة أمرا إلزاميا لجميع الأشخاص خارج منازلهم.

بدوره قال د.منذر خليل ـ مدير صحة إدلب، في حديث لشبكة «شام»، ان وصول الڤيروس إلى المنطقة نتيجة حتمية بسبب انتشاره في معظم أرجاء العالم ولا يوجد مكان بمعزل عنه، فيما تضمن الحديث عن ضرورة تطبيق التعليمات الخاصة بالوقاية من «كورونا».

المخابرات العسكرية تعتقل المزيد من العسكريين المرتبطين بمخلوف

وكالات: كشف المرصد السوري لحقوق الإنسان عن قيام المخابرات السورية بمزيد من الاعتقالات في صفوف ضباط وعناصر الجيش، فيما يعتقد انهم على علاقة برجل الأعمال رامي مخلوف ابن خال الرئيس، في إطار المعركة المستمرة بين راكان الحكم.

وقال رامي عبدالرحمن مدير المرصد على صفحته في فيسبوك إن: «شعبة المخابرات العسكرية اعتقلت 38 جنديا وضابطا» ورأى أن عمليات الاعتقال قد تكون بسبب العلاقة مع «رامي مخلوف أو جهات خارجية» مرجحا الفرضية الأولى. وأكد أن الذين جرى اعتقالهم من الجيش وليسوا من القوات الأمنية ومن قام باعتقالهم شعبة المخابرات العسكرية من عدة مناطق وقطعات عسكرية سورية، من بينهم 16 من الضباط برتب مختلفة اعتقلوا من ريف دمشق ومحافظتي اللاذقية وطرطوس بالإضافة لحمص، مؤكدا أن الاعتقالات مستمرة في صفوف قوات النظام التي قد تكون متعاونة مع مخلوف أو مقربة من إيران. وتوقع أن تستمر عمليات الاعتقال لتطول كل من كانوا ينسقون مع مخلوف، وأشار الى أن روسيا تريد أن تحكم مناطق النظام بمفردها وتريد أن تبعد إيران.

أنباء لبنانية

اعتصام لأطباء «الجامعة الأمريكية».. ووزير الصحة: عدنا لعين عاصفة «كورونا»

ترقب لزيارة لودريان.. والقضاء يحجز «احتياطياً» على ممتلكات سلامة

بيروت ـ عمر حبنجر ويوسف دياب

الرئيس العماد ميشال عون مستقبلا وزير الخارجية ناصيف حتي في بعبدا (محمود الطويل)

أثار قرار الحجر على ممتلكات حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، المزيد من البلبلة على المشهد السياسي المتخبط أصلا في لبنان والذي يرتقب زيارة رئيس الديبلوماسية الفرنسية جان ايف لودريان غدا.

فقد أصدرت محكمة التنفيذ في بيروت، قرارا يقضي بالحجز الاحتياطي على منزل سلامة، وعدد من العقارات والأموال المنقولة التي يملكها. واتخذ رئيس دائرة التنفيذ في بيروت القاضي فيصل مكي هذا القرار بناء على استدعاء مقدم من عدد من المحامين من ضمن مجموعة «الشعب يريد إصلاح النظام»، وبناء على شكوى ضد حاكم مصرف لبنان بجرائم «النيل من مكانة الدولة المالية وحض الجمهور على سحب الأموال المودعة في المصارف، وبيع سندات الدولة إضافة إلى الإهمال الوظيفي والاختلاس واعتماد هندسات مالية خاطئة». وكلف القاضي مكي دائرة التنفيذ بالمباشرة بتطبيق مضمون هذا القرار.

وورد في حيثيات القرار أنه «ضمانا لدين طالبي الحجز (بحسب طلبهم) خمسة وعشرين ألف دولار أميركي لكل واحد منهم إضافة الى اللواحق المقدرة بمبلغ ألفين وخمسمائة دولار أميركي لكل منهم وإبلاغ ذلك لمن يلزم، كما تم تكليف طالبي الحجز إبراز النظام المنصوص عليه في المادتين 22 و23 من قانون النقد والتسليف ونظام إنشاء المصرف المركزي، تمهيدا للبت بطلب إلقاء الحجز على مخصصات (رواتب ومستحقات مالية) المحجوز بوجهه».

وجاء القرار فيما تجري تحضيرات حكومية واسعة للمباحثات المرتقبة مع وزير الخارجية الفرنسي لودريان، الذي يصل الى بيروت غدا في زيارة تمتد ليومين، وأجرى الرئيس ميشال عون مشاورات مع وزير الخارجية ناصيف حتي في اطار الاستعداد لزيارة الضيف الفرنسي الذي اشترط من باريس «ان يساعد اللبنانيون انفسهم كي نساعدهم». وقبيل الزيارة، يجتمع مجلس الوزراء في بعبدا اليوم وعلى طاولته ملفات مالية حاسمة، واجراءات مهمة في محاولة لاخراج لبنان من عين «العاصفة الكورانية» وسط اعلان وزير الصحة مخاوفه من التفشي المجتمعي للوباء، مؤكدا العودة «لعين عاصفة الجائحة».

كل هذه المستجدات، لم تحجب النداء الذي اطلقه البطريرك بشارة الراعي لتحييد لبنان، والذي مازال محور الرسائل السياسية من كل الاتجاهات، فإذاعة «لبنان الحر» القواتية، ذكرت ان اعلام حزب الله كشف وفي أسطر قليلة أهداف الزيارات المتتالية للديمان، حيث أشار الى انه وفي ظل صمت مطبق من الحزب على تحميله مسؤولية ما آلت اليه الأوضاع في لبنان، طوق ثلاثي رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة والنائب جبران باسيل، اقتراح الحياد الذي ينادي به البطريرك الماروني بشارة الراعي، فالرئيس ميشال عون، اكد للراعي بأن اي حديث عن حياد لبنان في ظل وجود اسرائيل، غير ممكن، والرئيس حسان دياب ذكره بـ11 الف خرق اسرائيلي للأجواء اللبنانية خلال العام 2019 وحده، وأخيرا كانت زيارة رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل الى الديمان، والذي اضاف الى موجب الحوار الوطني كمدخل لقبول الحياد، اعتراف الدول المجاورة وتسليمها به، وانه مع الحياد الذي يزيل اطماع اسرائيل ويزيل اعباء النازحين السوريين واللاجئين الفلسطينيين.

واللافت أن البيان الذي صدر عن باسيل بعد الزيارة، تحدث عن تلبية رئيس التيار دعوة البطريرك، وكان البيان الذي تلاه بعد اللقاء مكتوبا ومدروسا بعناية، وهذا ما أثار انتباه بعض أوساط الراعي، التي سربت إلى قناة «ام، تي، في» بأن أحد مسؤولي التيار الوطني الحر المقرب من باسيل هوالذي طلب من أمانة سر البطريركية تحديد موعد لرئيس التيار قبل 4 أيام من الزيارة، وتم الاتفاق على أن يكون الموعد بعد قداس الاحد وأن يستبقيه البطريرك على الغداء.

ومع ذلك فقد استمر التباين بين فهم البطريرك للحياد الايجابي وبين فهم باسيل الذي خلط بين «الحياد» و«التحييد».

في غضون ذلك، نفذ عدد من أساتذة الجامعة الامريكية في بيروت والاطباء وقفة احتجاجية امام المدخل الطبي في الجامعة، بدعوة من اللجنة التنفيذية لاتحاد اساتذة الجامعة الاميركية، تضامنا مع العمال والموظفين وعددهم 850 الذين تم صرفهم مؤخرا من الجامعة ومركزها الطبي و«دفاعا عن حق العمل ورفضا لسياسات تسليع التعليم العالي وعسكرة العلاقات بين ارباب العمل والموظفين».

ماذا يعني حياد لبنان في القانون والسياسة؟

بيروت ـ د.ناصر زيدان

فكرة الحياد ليس جديدة وهي لا تستهدف طرفا سياسيا بذاته، فقد جاء في ميثاق العام 1943 أن لبنان جسر تواصل بين الشرق وبين الغرب، وتسوية العام 1958 تبنت شعار «لا غالب ولا مغلوب» في إشارة الى عدم انتصار محور على محور آخر. أما اتفاق الطائف الذي أنهى الحروب الداخلية عام 1989، فقد تحدث عن لبنان العربي الهوية والانتماء والمنفتح على كل الثقافات، وهو ملتزم بميثاق جامعة الدول العربية وبعضويته في منظمة الأمم المتحدة. وكان لبنان قد انضم الى مجموعة دول عدم الانحياز بعد العام 1961 وهي تأسست خارج سياق الاصطفاف الذي كان يقسم العالم عموديا، بين معسكر تقوده الولايات المتحدة الأميركية ومعسكر آخر يقوده الاتحاد السوفييتي، رغم وجود أحزاب لبنانية قوية مؤيدة لكل من المعسكرين، وقد جانب لبنان الرسمي الدخول في أي من المحاور العربية، وفي الوقت ذاته التزم لبنان بالعداء لإسرائيل ومقاطعتها.

ماذا يعني حياد لبنان الإيجابي من الناحيتين القانونية والسياسية؟

يعني الحياد في القانون الدولي العام، التحلل من أي التزام له تبعات سياسية محورية على الدولة التي تعلن حيادها، وهي تعتبر خارجة عن أي اصطفاف وغير منحازة لأحد. وتجربة الحياد السويسرية التي تختلف عما هو مطروح في لبنان، كانت للهروب من ارتباط كل من المكونات العرقية بأصولهم الفرنسية والألمانية والإيطالية والتي سببت حروباً بينهم، وقد التزمت سويسرا باحترام قرارات منظمة الأمم المتحدة العامة التي تصدر بالإجماع فقط، رغم أنها ليست عضوة في المنظمة.

أما الحياد السياسي للبنان، او «الحياد الإيجابي» فيعني الابتعاد عن كل عمل جبهوي او تنسيقي مع أي محور دولي ضد محور دولي آخر، ومنع أي عمل مناهض لدولة أخرى انطلاقا من لبنان، باستثناء الدفاع المشروع عن النفس خصوصا ضد العدوان الإسرائيلي. ووفقا لهذه المقاربة الحيادية الإيجابية، لا يتحمل لبنان تبعات الصراعات بين الدول الكبرى، لاسيما في هذه الفترة العصيبة التي تمر بها المنطقة برمتها، حيث الهياج الإقليمي في أوجه، وهو يهدد بحروب ونزاعات كبيرة قد تطيح بسيادة واستقلال دول بكاملها.

مطالبة البطريرك بشارة الراعي بتطبيق سياسة حياد لبنان، تستند الى مجموعة من المعطيات والثوابت وردت في اتفاق الطائف، وفي إعلان بعبدا الذي وقعت عليه كافة القوى اللبنانية في 11 يونيو 2012، وهو يحظى بتأييد غالبية اللبنانيين، والذين اعترضوا على فكرة الحياد غير مستهدفين، وهم لم يقدموا أي مبررات واقعية للاعتراض، بحيث انه لا توجد أي علاقة بين إعلان الحياد وبين العداء لإسرائيل، وهذا العداء يحظى بإجماع من القوى السياسية كافة، وتكفله القوانين اللبنانية التي تمنع أي تعامل مع العدو الإسرائيلي.

والفكرة الحيادية اليوم هي حاجة وطنية لإنقاذ لبنان من الانهيار الاقتصادي، ولمساعدة شعبه المهدد بالفقر والجوع الذين تسببت بهما سياسة الانحياز التي اعتمدتها الدولة فعليا، وهي ربطت لبنان بمحور «الممانعة» منذ 6 سنوات، وهذا الربط عزل لبنان عن المدى الحيوي المفيد له بين أشقائه وأصدقائه، ورافق هذه السياسة تطبيق توتاليتاريا داخلية أضرت بالقطاعات الإنتاجية ومنعت الإصلاح ـ خصوصا في الكهرباء ـ وسببت هدرا كبيرا في المالية العامة، ولم تتمكن الانتفاضة وقوى المعارضة من إحداث أي تغيير بسبب استقواء الحكم بقوى الممانعة المسلحة، رغم أن جمهور هذه القوى يدفع ثمن الانهيار مثل بقية اللبنانيين.

الحياد الإيجابي لا يستهدف أي جهة، بل يعزز دور الدولة ويثبت الوحدة الوطنية، وهو مظلة حماية جامعة للذين يشعرون بالتهديد، خصوصا أبناء الجنوب.